

النزاهة تنفّذ عمليتي ضبط لجرائم اختلاس من الدولة تجاوزت إحداها ربع مليار دينار



أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية ، اليوم الإثنين، عن ضبطها موظف يعمل أمين مخزن في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية - فرع صلاح الدين؛ مؤكدة أنه مُتّـهمٌ باختلاس كمّيّةٍ من مادة سماد الـيورـيا.

و أفادت دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن تفاصيل عمليّة الضبط التي نُفّـذت بموجب مُذكّـرةٍ قضائيّةٍ، أنّ فريق عملٍ من مكتب تحقيق الهيئة في صلاح الدين تمكّن من ضبط أمين مخزن في الشركة العامّة للتجهيزات الزراعيّة - فرع المحافظة؛ لوجود اختلاسٍ من مادة سماد الـيورـيا بكميّة ألف طنٍّ في مخزن الضلوعيّة.

وتابعت الدائرة مُوضحةً أنّ التحقيقات الأوليّة وإفادة مدير التجهيزات الزراعيّة في المحافظة والممثل القانوني أيّـدت وجود النقص في مادة الـيورـيا، مُؤكّـدةً أنّ الكمّيّة المُختلـسة تُقدّرُ بمبلغٍ يزيد على (300,000,000) مليون دينار، مُشيرةً إلى تنظيم محضر ضبطٍ أصوليٍّ بالعمليّة، وعرضه رفقة المُتّـهم، على السيّد قاضي التحقيق المُختصّ؛ الذي قرّر توقيفه على ذمّة التحقيق.

وفي سياقٍ آخر، أشارت إلى أنَّ فريقاً من المكتب انتقل إلى محطة تعبئة وقود (الدور) الحكوميَّة؛ لورود شكوى تتضمَّن وجود تلاعبٍ في عدِّاد توزيع الغاز، وعدم الالتزام بالتسعيرة الرسميَّة، مبيِّنةً أنَّ إجراء التكيل لمُضخَّات المحطة الخاصَّة بمنتوجي البنزين وزيت الغاز قاد إلى وجود نقصٍ في الكميَّة المجهزة من منتوج البنزين، وعدم مطابقة الكميَّات المجهزة للمواطنين مع قياس المكيلة الخاصة بالتكيل.

ولفتت إلى تشخيص الفريق، أثناء تدقيق المبالغ المستحقة يوم الزيارة ومطابقتها مع كميَّة المنتج المباع، وجود زيادة في المبالغ المُستحقة من بيع منتوج زيت الغاز، وعند قسمة المبلغ على الكميَّات المُجهَّزة تبَيَّن قيام المحطة ببيع منتوج الغاز بسعر (٤٥٠) دينارٍ لكل لترٍ خلافاً للسعر الرسميّ.